رد الولايات المتحدة الأمريكية على الغزو الروسي لأوكرانيا

محمد كوجاك*

ملخص : في أواخر فبراير 2022 تصاعدت التوترات بشأن أوكرانيا، حيث شنّت روسيا عملية عسكرية ضد دولة ذات سيادة؛ منتهكة بذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وعلى الرغم من الانسحاب الأمريكي من آسيا، إلا أن الولايات المتحدة أخذت تهديدات روسيا على محمل الجد، وحاولت حل التوترات دبلوماسيًّا، وعندما أخفقت الدبلوماسية، بدأت الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وتشجيع الدول الأخرى على فعل الشيء نفسه. تبحث هذه الدراسة مدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكيةَ في ردع روسيا من خلال العقوبات الاقتصادية، وتجادل بأن العقوبات ليست أدوات فعّالة في ردع روسيا، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تعزيز سلطة بوتين داخليًّا على النخبة والمجتمع الروسي.

الكلمات المفتاحية:روسيا، الولايات المتحدة، أوكرانيا، العقوبات الاقتصادية.

*جامعة فلوريدا الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية

The United States' Response to The Russian Invasion of Ukraine

MUHAMMET KOÇAK *

ORCID NO : 0000-0002-6448-9250

ABSTRACT *In late February* 2022*, the tensions over Ukraine escalated. With a military operation to another sovereign nation, Russia has violated basic tenets of international law. Despite its retrenchment to Asia, the US has taken Russia's threats seriously and made an attempt to resolve the tensions at the diplomacy table. When diplomacy failed, the US began to utilize punitive measures by levying economic sanctions on Russia and encouraging other nations to do the same. This article investigates to what extent the US succeeded in deterring Russia through economic sanctions. I argue that sanctions are not effective tools in deterring Russia. Moreover, they may even be counterproductive by strengthening Putin's domestic power over the elite and the Russian society.*

Key words: Russia, USA, Ukraine, Economic Sanctions.

*Florida International University, U.S.

روسيا تركيا
2022-(2/11)
59 - 78

DOI:10.36360/1560-011-002-003

مدخل

غزت روسيا أوكرانيا في الرابع والعشرين من شباط (فبراير) 2022، وقد وصف بوتين التحرك بأنه «عملية خاصة» في أوكرانيا. لقد تحدّت روسيا بهذا الفعل الاستقرار الإقليمي والدولي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وقد كان للغزو الروسي لأوكرانيا تأثير كبير في العلاقات الروسية الأمريكية، وبسبب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الإقليمي والعالمي، وبسبب تنافسها مع روسيا، فقد أصبحت أحد اللاعبين الرئيسين في الأزمة. وفي هذا البحث، ستجري مناقشة رد الفعل الأمريكي على الغزو الروسي لأوكرانيا، ومدى تأثير التحركات الأمريكية المضادة في تحركات روسيا.

انطلقت الحملة العسكرية الروسية بعد أشهر من السجال المتبادل، ومن حشد روسيا العسكري على الحدود الأوكرانية، وخلال عام 2021 طالبت روسيا كلًّا من أوكرانيا والغرب باتخاذ الخطوات التي طلبتها، والتعهد بإزالة الأسلحة التي تهددها في أوروبا الشرقية، وعدم ضمّ أوكرانيا إلى الناتو. وكانت روسيا قد خاطبت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة الحامية لكل من أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي، وناقشت معها القضية الأوكرانية في سياق العلاقات الثنائية، كانت روسيا ترغب في الظهور بمظهر الدولة العظمى التي أجبرت الولايات المتحدة على التراجع، ولكن جهود روسيا كانت غير مثمرة؛ لأن الولايات المتحدة لم تستجب للمطالب الروسية، ومنذ ديسمبر 2021 كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حذّرت القيادة الروسية من أن عقوبات جدّية ستُفرَض عليها في حال حصول أيّ هجوم جديد على أوكرانيا، التي كانت روسيا قد احتلتها جزئيًّا في عام 2014. كما أن الولايات المتحدة الامريكية كانت قد فهمت نوايا روسيا في فترة ما قبل الغزو وحاولت منعه، ولكن التهديدات الأمريكية لروسيا لم تكن رادعة، فقد بدأت روسيا العملية العسكرية في أوكرانيا بعد انتهاء المفاوضات، وعدم قبول مطالب روسيا المتطرفة.

وقد أثار غزو روسيا لأوكرانيا سخطًا شديدًا في المجتمع الدولي، وفي العديد من الدول، وعلى رأسها الدول الغربية. وقد أصبح رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا أحد أهم ديناميكيات الأزمة خلال فترتي ما قبل الغزو وبدايته، كما أدانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم العدوان العسكري الروسي، وبدأت في فرض عدد من العقوبات على روسيا، وأثّرت موجات العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بشدة في روسيا اقتصاديًّا ودبلوماسيًّا وإستراتيجيًّا. ومن أجل التأثير في عمليات صنع القرار في روسيا، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات جادة، ولاسيما

في اتجاه العقوبات الاقتصادية والدعم الدبلوماسي والعسكري لأوكرانيا، كما تبعَ هذه الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية كلٌّ من الناتو والاتحاد الأوروبي وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك، سحبت وعلقت شركات غربية عديدة من أنشطتها في روسيا. وفي 2 آذار (مارس) 2022 صوتت 141 دولة ضد روسيا في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطالبت «بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط» لروسيا من أوكرانيا[1]، حيث جاء هذا التصويت ردًّا على مطالبة روسيا بالاعتراف المستقل بالمنطقتين في شرق أوكرانيا في الفترة الواقعة بين 21 و23 شباط (فبراير) 2022. ومنذ أن شنت روسيا هجومها في 24 شباط (فبراير) فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما سلسلة من العقوبات.

وقد تجلّى رد الفعل الأمريكي القوي تجاه روسيا في أكثر من مجال، وبذلت الولايات المتحدة الأمريكية أولًا قصارى جهدها للتأثير في عمليات صنع القرار في روسيا –كما حدث في الأزمة السابقة– عبر تأديب روسيا من خلال العقوبات، حيث كانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية أكثر شمولًا وشدة من تلك التي فرضتها في عام 2014. وإلى جانب العقوبات المفروضة على روسيا وسّعت الولايات المتحدة

الأمريكية أيضًا نطاق مساعدتها العسكرية لأوكرانيا. وأخيرًا، سعت إدارة بايدن إلى عزل روسيا من خلال اتخاذ مبادرات دبلوماسية مع العديد من الدول والمنظمات الدولية.

ولم يكن للسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا تأثيرًا خطيرًا في آلية صنع القرار في روسيا، فالعقوبات ألحقت أضرارًا بالغة بالطبقة الوسطى في روسيا، وجعلت الشعب الروسي يلقي باللوم على الغرب بدلًا من روسيا، حيث ازدادت شعبية بوتين لدى الشعب وتسلّطه على الإدارة في هذه العملية. وإذا لم تخلق سياسة العقوبات الأمريكية انهيارًا خطيرًا في الاقتصاد الروسي، فمن غير المرجح أن يكون للعقوبات تأثير في وقف الحرب.

خلفية الأزمة

للأزمة الأوكرانية جذور عميقة تاريخيًّا، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تحوّلها إلى صراع مسلّح يعود إلى عام 2014. لأوكرانيا أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا؛ لأنها دولة كبيرة، وكانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وهي قريبة جغرافيًّا من الغرب. ولما كانت روسيا تنظر إلى العلاقات بين الغرب وأوكرانيا على أنها تهديد لها، سعت روسيا إلى السيطرة على أوكرانيا من خلال إبقاء أوكرانيا معتمدة عليها إستراتيجيًّا واقتصاديًّا.، وبعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش على إثر الاحتجاجات التي اندلعت عام 2014- قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم، وقدّمت الدعم العسكري للانفصاليين شرقي أوكرانيا؛ من أجل فصل المنطقة عن أوكرانيا، كما أن وقف إطلاق النار الذي جرى التوافق عليه بعد اشتداد النزاعات لم يكن كافيًا لتلبية كلّ مطالب أوكرانيا ممثلة في الحفاظ على وحدة أراضيها، ومطالب روسيا فيما يتعلق بمصالح الجماعات التي تدعمها في أوكرانيا. وكانت روسيا قد طرحت هذه القضية على جدول الأعمال عام 2021 على أساس إقليمي في محور أوكرانيا وأوروبا الشرقية، واتجهت بعدها نحو المنطقة بغزو أوكرانيا.

مع تفكّك الاتحاد السوفياتي، اعترفت روسيا الاتحادية والجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى باستقلال بعضها عن بعض، وقد كان لأوكرانيا أهمية أكبر سواءً بالنسبة لروسيا أم للسياسة الإقليمية والعالمية مقارنة ببقية الجمهوريات السوفيتية. اكتسبت أوكرانيا التي تُعَدّ أكبر دولة موجودة غرب روسيا- ميزة إستراتيجية إقليميًّا وعالميًّا بعد حصولها على الاستقلال؛ بسبب ساحلها على البحر الأسود، بالإضافة إلى مجاورتها الغرب. كانت أوكرانيا من بين ثلاث دول وقعت على اتفاقية بيلافيجو «Belavejo» في ديسمبر 1991 التي تُعَدّ الخطوة الأولى في اتجاه تفكك الاتحاد السوفيتي، والتي

نالت أوكرانيا بموجبها استقلالها. وقد ورثت أوكرانيا قدرًا كبيرًا من التكنولوجيا والأسلحة النووية، قدمتها فيما بعد -إلى جانب أسلحة كل من كازاخستان وبيلاروسيا- إلى روسيا؛ بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقًا لمذكرة بودابست الموقعة عام 1994، فقد تعهدت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بوحدة أراضي أوكرانيا مقابل تسليم أوكرانيا هذه الأسلحة لروسيا.[2] وبعبارة أخرى، فقد سلمت أوكرانيا الأسلحة النووية التي كان يمكن أن تكون الضامن لاستقلالها وسلامة أراضيها إلى روسيا طواعية مقابل وعود لن تتحقق.

"الموجة الأولى من العقوبات موجهة ضد الجهات الفاعلة والمؤسسات المهمة في آلية صنع القرار لدى بوتين، وكانت غير فعالة في إيقاف روسيا"

حال منع انخراط أوكرانيا في علاقات اقتصادية وسياسية مع روسيا دون وقوع مواجهة مع روسيا حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن الثورات الملونة التي اندلعت في تلك الفترة حطمت هذه المعادلة، فالسياسات الموالية للغرب التي اتبعها فيكتور يوشينكو -الذي كان قد وصل إلى السلطة في عام 2005 نتيجةً للحراك الشعبي المسمّى بالثورة البرتقالية في أوكرانيا- كانت قد وسعت الفجوة بين روسيا وأوكرانيا خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من النهج السلبي لروسيا تجاه الموقف، فقد استمرت روسيا في الحفاظ على علاقاتها مع أوكرانيا على أساس الشراكة؛ بسبب ظروف تلك الفترة، وخلال تلك السنوات كانت روسيا تخشى أن تكون أوكرانيا قدوة لدول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى، وأن دولًا أخرى مثل كازاخستان وجورجيا قد تهدد روسيا من خلال تحويل اتجاهها نحو الغرب، فمثل هذه التطورات كانت غير مقبولة بالنسبة لروسيا التي تهدف إلى إقامة علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية مع هذه الدول على مستوى هرمي تحت قيادة موسكو، وأظهرت روسيا إرادتها بشأن هذه القضية من خلال تنظيم عملية عسكرية محدودة ضد جورجيا عام 2008.

بحلول عام 2010 تزايدت أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا، حيث جاء بيانوكوفيتش الموالي لروسيا بدل يوشينكو، وكانت قضية أوكرانيا على وشك أن يجري شطبها من جدول الأعمال الروسي. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، تسبب إعلان يانوكوفيتش 2014 عن تراجعه عن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعزمه على تعزيز شراكة أوكرانيا الإستراتيجية والاقتصادية مع روسيا عبر الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي- في رد فعل شعبي عارم، واضطر يانوكوفيتش إلى مغادرة البلاد نتيجة التظاهرات الشعبية.[3] وتحركت روسيا بعدها واحتلت شبه جزيرة

القرم الأوكرانية، وأشعلت حربًا أهلية من خلال دعم الميليشيات الانفصالية في شرق أوكرانيا.

ردّت الولايات المتحدة الأمريكية على الخطوة الروسية بفرض عقوبات اقتصادية كانت أولى موجاتها تفويض الرئيس الأمريكي باراك أوباما وزارة الخزانة في 6 مارس 2014 بفرض عقوبات مختلفة على الأفراد أو المؤسسات التي تزعزع السلام والأمن في المنطقة[4]. ومع وصول الجيش الروسي إلى أراضي القرم في مارس، أصدر البيت الأبيض قرارًا بتوسيع الصلاحيات الممنوحة لوزارة الخزانة بشأن هذه القضية[5]، ومع الإصرار الروسي على عدم التراجع جرى تمديد العقوبات طوال عام 2014.

جاءت الموجة الأولى من العقوبات بسبب أنشطة روسيا في شبه جزيرة القرم، بينما جاءت الموجة الثانية ردًّا على الأزمة المستمرة في جنوب شرق أوكرانيا. كانت الموجة الأولى من العقوبات موجهة ضد الجهات الفاعلة والمؤسسات المهمة في آلية صنع القرار لدى بوتين، وكانت غير فعالة في إيقاف روسيا، وهذا أدّى إلى جعل العالم الغربي يركز عقوباته على قطاعات البنوك والتمويل والتكنولوجيا والصناعة الدفاعية في روسيا. وقد جاءت الموجة الثانية في الوقت الذي تحولت فيه الأزمة في أوكرانيا إلى نزاع مسلح كامل، وجرى فيها استهداف الشركات الرائدة في روسيا بناءً على القرار الذي اتخذته وزارة الخزانة الأمريكية في 28 أبريل 2014 [6]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرض مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية أيضًا حظرًا على تصدير بعض الشركات التي يُعتقَد أنّها تسهم في القوة العسكرية لروسيا.[7]

ولكن هذه التحركات الأمريكية لم تجعل روسيا تتراجع عن قرارها، فمن ناحية، واصلت روسيا دعمها لجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين الانفصاليتين، ومن ناحية أخرى، اتخذت العديد من الخطوات لتعزيز العلاقات بين شبه جزيرة القرم وروسيا. كما نجحت سياسة الاكتفاء الذاتي التي طورتها روسيا لتكون آلية دفاع ضد العقوبات في العديد من القطاعات[8]. علاوة على ذلك؛ فقد تعافت روسيا من الصدمة التي تعرّضت لها في اللحظة الأولى، وأظهرت بوادر التعافي في السنوات التي تلتها، ففي حين انخفض الناتج المحلّي الإجمالي لروسيا من 2 تريليون دولار إلى 3.1 تريليونات دولار نتيجة للعقوبات التي واجهتها في عام 2014، إلا أنه شهد بعدها تعافيًا وصل إلى 7.1 تريليون دولار استمر حتى جائحة كورونا.[9]

غزو روسيا لأوكرانيا

استمرت روسيا التي كانت قادرة على الصمود في وجه العقوبات في إبقاء قضية

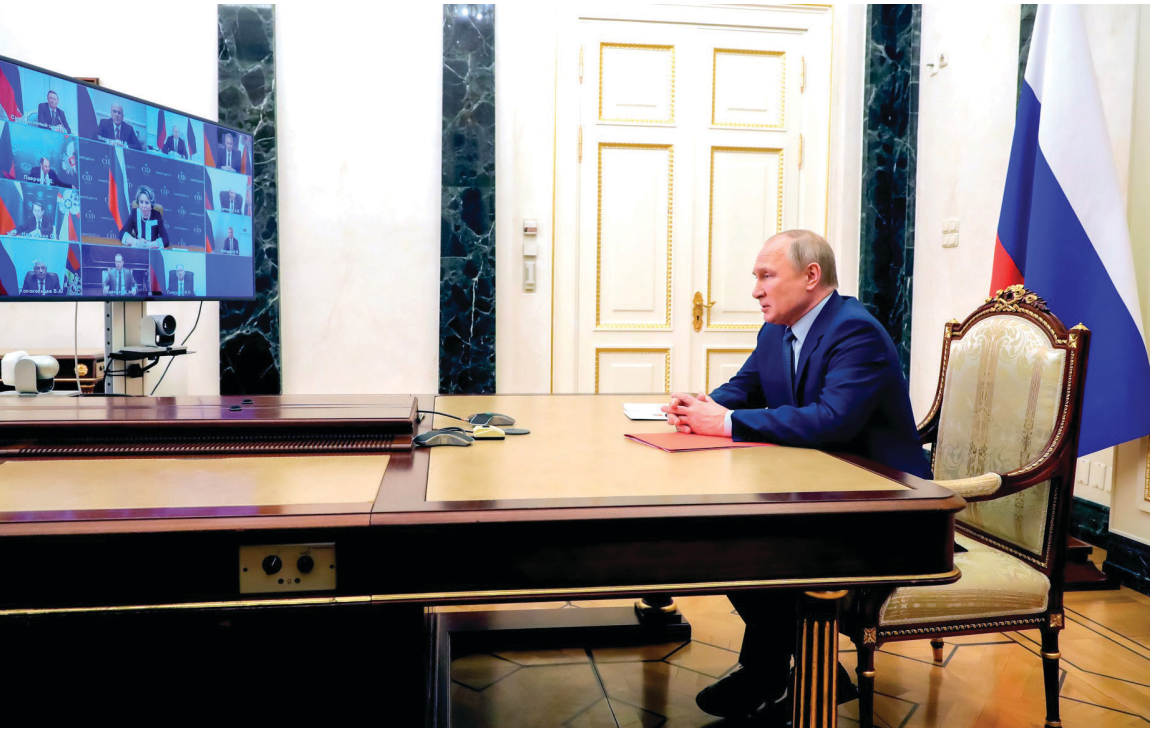

أوكرانيا على جدول الأعمال في السنوات التالية، وعلى الرغم من التوصل إلى وقف إطلاق النار في نهاية العمليات الدبلوماسية التي بدأتها ألمانيا وفرنسا في أوكرانيا وتحت سقف «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)»، إلا أن روسيا لم تكن راضية عن وقف إطلاق النار هذا، وبدأت في حشد قوات على الحدود الأوكرانية منذ بداية عام 2021. وقد عُدّ الحشد الروسي في البداية مناورات معتادة، إلا أن تزايد أعداد القوات تسبب في تزايد حدة التوتر في المنطقة، وبحلول نهاية العام وصلت القوات الروسية الرئيسة، حتى الفرق الطبية إلى الحدود الأوكرانية.

واستخدمت روسيا قضية أوكرانيا –التي حافظت على موقعها في جدول الأعمال الروسي عسكريًّا ودبلوماسيًّا – ورقة رابحة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، فبعد أن أصبح التهديد الذي تمثله التعزيزات العسكرية على الحدود الأوكرانية واضحًا لأوكرانيا، كثفت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاتها الدبلوماسية مع روسيا، وفي 7 ديسمبر 2021، عُقد اجتماع بين بايدن وبوتين حول هذه المسألة، وخلال الاجتماع، نقل بايدن إلى بوتين دعمه لوحدة أراضي أوكرانيا، في حين أشار بوتين إلى مشكلات روسيا الأمنية. كما بعثت روسيا عقب الاجتماع برسالة إلى الولايات المتحدة تطالبها بضمانات أمنية[10]، ومنها وقف توسّع الناتو شرقًا وتطهير أوروبا الشرقية من الأسلحة التي تهدّد

روسيا[11]، وكانت روسيا قد كرّرت مطالب مماثلة في رسالة أخرى إلى الناتو أيضًا[12]. وفي غضون ذلك، حذّر كلّ من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي روسيا من عواقب غزو أوكرانيا[13]. في أعقاب ذلك ورغبة من روسيا في لفت الانتباه إلى أهمية القضية، كرّرت عبر وزير خارجيتها لافروف تأكيدها أنها تتوقع ردًّا سريعًا وواضحًا[14]. وجاء الرد الذي كانت روسيا تنتظره في 26 يناير 2022 [15]، حيث كانت ردود الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي تجاه روسيا بعيدة عن تلبية المطالب المتطرفة لروسيا، فكما جاء في الرد الدبلوماسي الأمريكي الذي جرى تسريبه ولم يكن من الممكن تكذيبه- أنه في حال سحبت روسيا قواتها من الحدود الأوكرانية، فإن هذا سيتيح إجراء محادثات دبلوماسية حول القضايا التي ذكرتها روسيا[16]. لكن روسيا أبدت استياءها من الرد الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان أساسًا دبلوماسيًّا لمناقشة المشكلات بدلًا من أن يُناقَش الحل الواضح[17]، وأجرى بوتين وبايدن مكالمة هاتفية مرة أخرى في 12 فبراير 2022، تكلّم فيها بايدن مع بوتين خلال الاجتماع بوضوح عن العقوبات الاقتصادية التي ستواجهها روسيا إذا هاجمت وحدة أراضي أوكرانيا.[18]

وبينما كانت القوات الروسية تنتظر على الحدود الأوكرانية، لم يكن هناك أي تصريح أو تحذير مهدد من روسيا بالغزو، بل على العكس من ذلك، فقد أكّد مسؤولو الكرملين في تصريحاتهم أن غزو أوكرانيا غير وارد، وفي بيان صدر في 15 فبراير أي قبل بدء الغزو الروسي بـ9 أيام فقط، قال بوتين: إن مزاعم غزو روسيا لأوكرانيا ليست سوى هستيريا غربية[19]. وعليه فإن أوكرانيا لم تقم بأي استعدادات للغزو، ولم يكن الشعب الأوكراني والحكومة يتوقعان غزوًا.[20]

وفي 22 فبراير 2022 أعلن بوتين في خطاب تلفزيوني أن روسيا اعترفت بجمهوريتَي دونيتسك الانفصالية ولوهانسك الشعبية، وبهذا الإعلان تكون روسيا قد أنهت -من جانب واحد- الجهود المبذولة لتحقيق وقف إطلاق النار والاستقرار في أوكرانيا بين روسيا والغرب، وكان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على هذا البيان قاسيًا، حيث أعلن بايدن أنه يعدّ تحرك روسيا انتهاكًا لوحدة أراضي أوكرانيا، وأطلق الحزمة الأولى من العقوبات ضد روسيا[21]. كما أن الرد الروسي على إعلان العقوبات لم يتأخر، فقد قال بوتين بعد خطاب بايدن: إن ردّ روسيا على العقوبات الأمريكية سيكون قاسيًا.[22]

وأعلن بوتين في 24 فبراير 2022 في خطاب تلفزيوني آخر: إن روسيا شنّت «عملية خاصة» ضد أوكرانيا، وبدأت القوات الروسية بعد بيان بوتين عمليات عسكرية ضد أوكرانيا من شبه جزيرة القرم في الجنوب، والمناطق الانفصالية في الشرق، والحدود الروسية الأوكرانية في الشمال. ولكن وعلى الرغم من تفوق روسيا الكاسح على الجيش

الأوكراني فقد كان تقدّم الجيش الروسي بطيئًا. وفي أثناء تدميرها للبنية التحتية الأوكرانية قتلت روسيا مدنيين[23]، ووفقًا للأمم المتحدة[24]، فإن روسيا قد تسببت في نزوح أكثر من 10 ملايين أوكراني من ديارهم، كما أن روسيا فقدت آلاف الجنود.[25]

الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه روسيا بعد الغزو

بذلت الولايات المتحدة التي كانت قد كشفت عن خطط روسيا قبل بدء الغزو- جهودًا لمنع روسيا من محاولة غزو أوكرانيا بمبادرات دبلوماسية وتهديدات بفرض عقوبات، ومع بداية الغزو الروسي لأوكرانيا كان من الواضح أن التهديدات بالعقوبات التي وجهتها الولايات المتحدة لم يكن لها تأثير رادع في روسيا، وبهذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة في سياساتها تجاه المنطقة، وبدءًا من 24 فبراير 2022 تخلّت الولايات المتحدة عن سياساتها لردع روسيا، وذهبت بدلًا من ذلك إلى رفع تكلفة الحرب على روسيا ومعاقبتها.

وفي هذا السياق، كانت للولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، وكانت إدارة بايدن متردّدة بشأن استخدام الوسائل العسكرية التي من شأنها أن تضع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في صراع مباشر، وأوضح بايدن في اليوم التالي لبدء الحرب أن الولايات المتحدة لا تنوي خوض حرب مع روسيا، وأعلن أن القوات الأمريكية في المنطقة قد انسحبت أيضًا[26]. وبدلًا من ذلك، كانت العقوبات الاقتصادية التي فُرضت سابقًا في المحادثات الدبلوماسية بين روسيا والولايات المتحدة العمود الفقري الرَئيس للرد الأمريكي على روسيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات عسكرية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة لأوكرانيا، وهذا زاد من القدرة الحربية لأوكرانيا، وجعل الحرب أكثر تكلفة بالنسبة لروسيا.

العقوبات الأمريكية ضد روسيا

شكلت العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد روسيا أكبر حزمة عقوبات جرى فرضها على أي دولة على الإطلاق، حيث استهدفت العقوبات القطاع المصرفي الروسي، ورجال الأعمال الأثرياء الروس، ورجال الدولة الروس المسؤولين عن الغزو، والشركات الروسية. ومع أن العقوبات قد أضرت بشدة بالاقتصاد الروسي، إلا أنه لم يكن لها أي تأثير في تراجع روسيا عن قرارها بشأن أوكرانيا.

كما أن أهم العقوبات المفروضة على روسيا كانت إزالة البنوك الروسية من نظام «SWIFT» (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، حيث تمت إزالة سبعة بنوك روسية كبرى من نظام «SWIFT» بعد الإعلان الصادر في 2 مارس. وعلى الرغم من أن

القرار اتخذه الاتحاد الأوروبي، إلا أن ضغط الولايات المتحدة الأمريكية أدّى دورًا مهمًّا في الوصول إلى هذا القرار[27]، فنظام «SWIFT» الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من تدفق التجارة العالمية منذ تأسيسه في عام 1973 نظام يضمن أن أوامر تحويل الأموال الدولية للبنوك الأعضاء تجري بأمان وسرعة.

ولهذا فإن الوصول إلى النظام أصبح ضروريًّا لممارسة الأعمال التجارية الدولية في جميع أنحاء العالم، ومن هنا، أصبحت البنوك الروسية السبعة التي جرى استبعادها من نظام «SWIFT» غير قابلة للوصول إلى الأسواق الدولية، وهذا يعني أن الشركات والأفراد الذين يستخدمون هذه البنوك يجب أن يبحثوا عن حلول بديلة لاقتراض أو إيداع الأموال عبر الحدود الوطنية، وتلقّي النقد مقابل الصادرات، ودفع ثمن الواردات. ومع أنه يمكن للبنوك استخدام التطبيقات أو أنظمة المراسلة الأخرى مثل البريد الإلكتروني، إلا أن هذه المعاملات لن تكون آمنة وسريعة ورخيصة مثل «SWIFT».[28]

وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضًا إدراج بنوك روسية مهمة في قائمة العقوبات الأمريكية، كما أن البيت الأبيض فصل سبير بنك «Sberbank» -وهو أكبر بنك ومؤسسة مالية في روسيا- عن النظام المالي الأمريكي، ومنعه من إجراء المعاملات بالدولار، ويمتلك «Sberbank» حوالي ثلث الأصول في القطاع المصرفي الروسي، كما سيجري تجميد أصول بنك «VTB»، وهو يُعَدّ ثاني أكبر بنك روسي في الولايات المتحدة. كما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية الأصول الأمريكية لثلاث مؤسسات مالية روسية كبرى أخرى، هي بنوك: «Otkritie» و«Sovcombank OJSC» و«Novikombank» وبهذه العقوبات، جرى استهداف أكبر المؤسسات المالية، التي تمثل 80٪ من الأصول المصرفية لروسيا[29].

علاوة على ذلك، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على رجال الأعمال ورجال الدولة الروس، وجرى تجميد أرصدة العديد منهم في البنوك الأمريكية، ومنع دخولهم إلى البلاد بناءً على القرارات المتخذة، وفي قرارات العقوبات التي جرى الإعلان عنها بشكل منفصل، يكون كل من بوتين ولافروف[30]، والمتحدث باسم بوتين دميتري بيسكوف، ونخب الكرملين وعائلاتهم[31]، والمسؤولين التنفيذيين في الشركات الرائدة في روسيا[32] من بين رجال الدولة الخاضعين للعقوبات. كما أن الولايات المتحدة أعلنت أن مصادرة الدولة لأصول رجال الأعمال الروس البارزين في الولايات المتحدة كان أيضًا على جدول الأعمال[33]. وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الخطوات إلى معاقبة رجال الأعمال والسياسيين المدعومين من الكرملين الذين لهم دور مباشر أو غير مباشر في قرار غزو أوكرانيا، ومن المحتمل أن تتسبب العقوبات المفروضة

على رجال الأعمال الروس في مواجهة هؤلاء الأفراد والشركات صعوبات في استخدام الدولار وفي السوق الأمريكية، ولكن يجب اعتبار العقوبات المفروضة على السياسيين على أنها رمزية إلى حد كبير؛ لأن العديد من السياسيين المستهدفين لا يستثمرون بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالإضافة إلى استهداف أكبر المؤسسات المالية الروسية، فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قيودًا كبيرة على عمليات الشركات ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الروسي في السوق الأمريكية، وتشمل هذه الشركات أكبر شركة للغاز الطبيعي في العالم «Gazprom»، و«Gazprom Neft» التي تُعَدّ من أكبر منتجي ومصافي النفط في روسيا، ومجموعة خطوط أنابيب النفط «Transneft»، وشركة«RusHydro» إحدى أكبر شركات الطاقة في روسيا، وأكبر مشغل اتصالات في البلاد «Rostelecom»، وأكبر شركة تعدين الألماس في العالم «Alrosa»[34]، كما حظرت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد العديد من البضائع الروسية المهمة إلى الولايات المتحدة، فتبعًا للمرسوم الصادر في 8 مارس 2022 جرى حظر الفحم والنفط والغاز الطبيعي الروسي من دخول الولايات

المتحدة[35]. كما حظرت الولايات المتحدة الأمريكية دخول الألماس والمأكولات البحرية والمشروبات الكحولية المصدرة من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن الحظر المفروض على هذه المنتجات رمزي إلى حد كبير، حيث إن منتجات الطاقة المحظورة في المرسوم السابق تبلغ حوالي 60٪ من صادرات روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[36]

وقد ردّت روسيا على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة دبلوماسيًّا واقتصاديًّا، واتّهم بوتين الولايات المتحدة الأمريكية باللصوصية بسبب عقوباتها[37]، وأكّد مجددًا أن روسيا لديها القوة الاقتصادية لرفع العقوبات، وأن العقوبات لن تغيّر قرار روسيا[38]. كما أن بوتين كان قد أدلى بتصريح لافت في 16 مارس 2022 هدّد فيه رجال الأعمال الروس، حيث وصفهم بوتين بأنهم خونة تَكسبوا في روسيا واعتنقوا أسلوب الحياة الغربي وتنكّروا لأصولهم[39]. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع من بدء الحرب، أعلنت روسيا أيضًا عقوبات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت روسيا في 15 آذار (مارس) 2022: إنها وضعت الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو وعشرات من كبار المسؤولين الأمريكيين على «قائمة التوقيف» التي تمنعهم من دخول البلاد. وبالإضافة إلى بايدن، ضمت القائمة أيضًا وزير الدفاع لويد أوستن، ومدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان.[40] ويمكن اعتبار العقوبات الروسية رمزية إلى حد كبير، فمنع بعض الساسة الغربيين من دخول روسيا ليس أمرًا مهمًا للغاية.

وقد أثّرت العقوبات المفروضة على روسيا بشدة في اقتصاد البلاد والقوة الشرائية للشعب، ونتيجة للعقوبات وفي أثناء انخفاض الروبل الروسي بشكل حاد، عانت روسيا كثيرًا من الاضطرابات في استيراد من الضروريات الأساسية، وتعد احتمالية أن تتسبب العقوبات في تغيير السياسة الخارجية لبلد ما قضية مثيرة للجدل في الأدبيات[41]، وهناك أمثلة في هذا الصدد، حيث لم تؤدّ عقود من العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران وكوبا إلى تحسين ارتباطات السياسة الخارجية للبلدين في الاتجاه الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من تأثر الشعب الروسي بالعقوبات، إلا أن المشكلات الاقتصادية لم تتحول إلى رد فعل ضد الإدارة الروسية[42]. بل في الواقع ازداد دعم الجمهور لبوتين تحت تأثير البروباغندا الدعائية[43]. وبالمثل، فإن الإجراءات العقابية ضد رجال الأعمال ورجال الدولة الروس لم تدفع هؤلاء الأفراد المؤثرين إلى تبني موقف يمكن أن يؤثر في سياسة الإدارة الروسية، وبالنظر إلى أن صادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا لا تتأثر كثيرًا بالعقوبات، يمكن القول: إن العقوبات ليست قوية بما يكفي. وبالإضافة إلى

ذلك، يمكن القول: إنه إذا أثّرت العقوبات في المنتجات الوسيطة ومنتجات الصناعات الدفاعية التي يقدمها الغرب للجيش الروسي على المديين القصير والطويل- فسيكون لها تأثير سلبي كبير في القدرة القتالية لروسيا، ومع ذلك، لا يبدو أن مثل هذا الوضع قائم حاليًّا في أوكرانيا.

المساعدات العسكرية لأوكرانيا

وبالإضافة إلى الإجراءات المتّخذة ضد روسيا، فقد هدفت إدارة بايدن إلى معاقبة روسيا، وجعل الحرب أكثر تكلفة مما كانت عليه بالنسبة لروسيا، من خلال تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لأوكرانيا، وقد بدأ التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا في عام 2014 في أثناء احتلال شبه جزيرة القرم، وتسببت تهديدات روسيا والحرب التي بدأت بعد ذلك في زيادة دعم الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا.

كما وتكثفت مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والاقتصادية لأوكرانيا في أعقاب احتلال القرم بالتوازي مع تزايد الخطر في المنطقة، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية 6.5 مليارات دولار من المساعدات الأمنية إلى كييف منذ اندلاع الصراع بين أوكرانيا وروسيا حول شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا في عام 2014[44]. وشمل هذا الدعم الأمني الأمريكي الأسلحة شاملة التدريب على المعدات، والطائرات بدون طيار، وأجهزة الرؤية الليلية، وبنادق القناصة، والأسلحة الصغيرة، وصواريخ «جافلين» المضادة للدبابات، والمركبات ذات العجلات متعددة الأغراض عالية الحركة، وزوارق دورية مارك السادس. كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل اتصالات آمنة، وصور الأقمار الصناعية ودعم التحليل، ورادارات البطارية المضادة، ومعدات من أجل دعم العلاج الطبي العسكري وإجراءات الإخلاء القتالي. ومع أن أنظمة الأسلحة والمعدات هذه قد زادت من القدرات القتالية لقوات الأمن الأوكرانية، إلا أنها أخفقت في تغيير ميزان القوى، أو إنهاء الأعمال العدائية بين أوكرانيا والانفصاليين المدعومين من روسيا، كما أنها أيضًا لم تنجح في وقف تدخل روسيا في أوكرانيا.[45] وعلاوة على ذلك، ووفقًا لبعض المحللين، فإنّ المساعدة الأمريكية لأوكرانيا واستعداد أوكرانيا للانضمام إلى الناتو كانا من أهم الديناميكيات التي أدت إلى غزو روسيا لأوكرانيا[46].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كثفت من مساعدتها لأوكرانيا مع بداية الغزو الروسي، ومع توقيع حزمة المساعدات الأخيرة البالغة 6.13 مليار دولار في 11 مارس 2022، وصلت المساعدة العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوكرانيا إلى مستوى لافت[47]. فنصف الأموال التي وافق عليها الكونغرس

كانت مخصصة للأغراض العسكرية، وتغطّي باقي الحزمة 65.3 مليارات دولار في عمليات نقل الأسلحة والمبيعات إلى أوكرانيا، و3 مليارات دولار لدعم المزيد من القوات الأمريكية في أوروبا[48]. كما وستدعم بعض الأموال الحرب الاقتصادية ضد روسيا وحزمة الإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، ومن ذلك الجهود المبذولة للاستيلاء على أصول الأوليغارشية الروسية. وتتضمن هذه الحزمة أيضًا مساعدة اللاجئين والنازحين الأوكرانيين[49]، كما تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على أرض الواقع مع وكالات الأمم المتحدة الأمريكية؛ لوضع إمدادات الإغاثة الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا، ومن ذلك الأغذية الطارئة والمجموعات الجراحية والطبية والبطانيات الحرارية وإمدادات الصرف الصحي[50].

إن التدريب والإمدادات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجيش الأوكراني قبل الحرب، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها منذ بداية الحرب، كانت قد أعطت أوكرانيا ميزة على روسيا؛ وبخاصة صواريخ جافلين المضادة للدبابات التي حالت دون تحرك الدبابات الروسية نحو المدن الأوكرانية. وخوفًا من مواجهة روسيا المباشرة فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إمداد أوكرانيا بعناصر مهمّة، مثل أنظمة الدفاع الجوي والطائرات المقاتلة، كما منعت الولايات المتحدة الأمريكية بولندا من إرسال طائرات من طراز MiG السوفيتي إلى أوكرانيا باستخدام القاعدة الأمريكية[51]. ولذلك، فإن المساعدة الأمريكية لأوكرانيا لم ترفع أوكرانيا إلى المستوى الذي يمكنها من التفوق على روسيا في الحرب.

خاتمة

يُعَدّ الغزو الروسي لأوكرانيا أهم أزمة تواجه أوروبا الشرقية في القرن الحادي والعشرين، فمع بداية الغزو انعكس التنافس السياسي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة بتسويات عسكرية وعقوبات ووضع اقتصادي مع بدء الحرب.

وكان رد الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا من خلال العقوبات الاقتصادية والمساعدة العسكرية، حيث كان يشير رد الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية إلى أنها لن تحول القضية إلى صراع عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من خلال الرد عسكريًّا على غزو روسيا لأوكرانيا قبل بدء الحرب، واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات العقوبات الاقتصادية والمساعدة العسكرية وخطوات أخرى مع حلفائها في المنطقة، وهذا زاد من تكلفة الحرب على روسيا.

كان للعقوبات الاقتصادية الأمريكية تأثير خطير في الاقتصاد الروسي، ففي حين

تسبب الانقطاع المفاجئ في سلسلة التوريد في عدم توفر العديد من المنتجات في الأسواق، انخفضت أيضًا القوة الشرائية للأفراد مع انخفاض قيمة الروبل، ومع ذلك، فإن العقوبات لم تمكّن الحكومة الروسية من التراجع عن الاحتلال، ولا تسببت في ضغط الشعب الروسي بشكل جدي على الحكومة في هذا الصدد، وعلى الرغم من تنفيذ العقوبات، فقد تمكنت الحكومة الروسية من الصمود، وجعل حالة الحرب قضية وطنية نوعًا ما، وزادت من سلطتها على كل من البيروقراطية والشعب.

الهوامش والمراجع

1. "Birleşmiş Milletler Genel Kurulu, Rusya'nın Ukrayna'ya yönelik askeri saldırısını kınadı", Independent, 2 Mart 2022, https://www.indyturk.com/node/479406/haber/birle%C5%9Fmi%C5%9F-milletler-genel-kurulu-rusyan%C4%B1n-ukraynaya-y%C3%B6nelik-askeri-sald%C4%B1r%C4%B1s%C4%B1n%
2. Sertaç Aktan, "Rusya-Ukrayna geriliminde gündeme gelen 1994 Protokolleri'nde ne var?" Europe News, 30 Kasım 2018, https://tr.euronews.com/2018/11/30/rusya-ukrayna-geriliminde-gundeme-gelen-1994-protokolleri-nde-ne-var.
3. Muhammet Koçak, Bölgesel Çatışmadan Küresel Krize: Doğu Ukrayna (Ankara: SETA Yayınları, 2015), 11.
4. "Executive Order 13660 – Blocking Property of Certain Persons Contributing to the Situation in Ukraine", The White House, 6 Mart 2014, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/03/06/executive-order-blocking-property-certain-persons-contributing-situation.
5. "Statement by the President on Ukraine", President Barack Obama The White House, 20 Mart 2014, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/03/20/statement-president-ukraine.
6. "Ukraine-Related Designations", U.S. Department of Treasury, 28 Nisan 2014, http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20140428.aspx http://www.bis.doc.gov/index.php/about-bis/newsroom/ press-releases/107-about-bis/newsroom/press-releases/press-release-2014/665-commerce-dept-announces-expansion-of-exportrestrictions-on-russia.

7. "Commerce Department Announces Expansion of Export Restrictions on Russia", Bureau of Industry and Security, 28 Nisan 2014, 665-commerce-dept-announces-expansion-of-export-restrictions-on-russia.
8. "Russia Becoming More Self-Reliant Because Of Western Sanctions: Lavrov", Radio Free Europe, 30 Haziran 2018, https://www.rferl.org/a/lavrov-interview-channel-4-news-russia-becoming-more-self-reliant-because-of-western-sanctions/29328912.html.
9. "Russia GDP", Trading Economics, https://tradingeconomics.com/russia/gdp.
10. "Readout of President Biden's Video Call with President Vladimir Putin of Russia", The White House, 7 Aralık 2021, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/12/07/readout-of-president-bidens-video-call-with-president-vladimir-putin-of-russia/
11. Andrew Roth, "Russia issues list of demands it says must be met to lower tensions in Europe", The Guardian, 17 Aralık 2021, https://www.theguardian.com/world/2021/dec/17/russia-issues-list-demands-tensions-europe-ukraine-nato.
12. Gabrielle Tétrault-Farber, Tom Balmforth, "Russia demands NATO roll back from East Europe and stay out of Ukraine", Reuters, 17 Aralık 2021, https://www.reuters.com/world/russia-unveils-security-guarantees-says-western-response-not-encouraging-2021-12-17/.
13. "Ukraine-Russia crisis: Attack will have 'consequences,' EU and US warn", DW, 24 Ocak 2022, https://www.dw.com/en/ukraine-russia-crisis-attack-will-have-consequences-eu-and-us-warn/a-60532426.
14. "Russia wants quick US response on Ukraine security proposals", DW, 14 Ocak 2022, https://www.dw.com/en/russia-wants-quick-us-response-on-ukraine-security-proposals/a-60422931.
15. "US, NATO send written response on Russia's security demands", DW, 26 Ocak 2022, https://www.dw.com/en/us-nato-send-written-response-on-russias-security-demands/a-60567276.
16. Lorne Cook, "Leaked document shows US willing to negotiate with Russia over missiles", The Times of Israel, 2 Şubat 2022, https://www.timesofisrael.com/leaked-document-shows-us-willing-to-negotiate-with-russia-over-missiles/.

17. Joseph Choi, “Russia says US response to demands offered little hope for optimism”, The Hill, 27 Ocak 2022, https://thehill.com/policy/international/russia/591577-russia-says-us-response-to-demands-offered-little-cause-for.
18. “Readout of President Biden’s Call with President Vladimir Putin of Russia”, The White House, 12 Şubat 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/02/12/readout-of-president-bidens-call-with-president-vladimir-putin-of-russia/.
19. Katie Wermus, “Kremlin Lashes Out at U.S. After America Warns Ukraine Invasion on Its Way”, Newsweek, 15 Şubat 2022, https://www.newsweek.com/kremlin-lashes-out-us-after-america-warns-ukraine-invasion-its-way-1679341.
20. “Why most Ukrainians don’t believe Biden’s warnings, distrust West”, Aljazeera, 21 Şubat 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/2/21/why-ukrainians-dont-believe-in-war-with-russia-distrust-west.
21. “Remarks by President Biden Announcing Response to Russian Actions in Ukraine”, The White House, 22 Şubat 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/22/remarks-by-president-biden-announcing-response-to-russian-actions-in-ukraine/.
22. “Russia Says US Sanctions Will Meet ‘Strong Response’: Ministry”, Barron’s, 23 Şubat 2022, https://www.barrons.com/news/russia-says-us-sanctions-will-meet-strong-response-ministry-01645622108.
23. Joe Hernandez, “More than 900 civilians have died in Ukraine. The true number is likely much higher”, NPR, 20 Mart 2022, https://www.npr.org/2022/03/20/1087781833/ukraine-deaths-casualties.
24. Pamela Falk, “Russia’s war in Ukraine has driven 10 million people to flee from their homes”, CBS News, 21 Mart 2022, https://www.cbsnews.com/news/russia-ukraine-un-war-displaced-10-million-people-refugees-internally-displaced/.
25. Andrew Roth, “How many Russian soldiers have died in the war in Ukraine?” The Guardian, 22 Mart 2022, https://www.theguardian.com/world/2022/mar/22/how-many-russian-soldiers-died-ukraine-losses.

26. Barbara Plett Usher, "Ukraine conflict: Why Biden won't send troops to Ukraine", BBC News, 25 Şubat 2022, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-60499385.
27. Philip Blenkinsop, "EU bars 7 Russian banks from SWIFT, but spares those in energy", Reuters, 3 Mart 2022, https://www.reuters.com/business/finance/eu-excludes-seven-russian-banks-swift-official-journal-2022-03-02/.
28. Julia Zorthian, "Here's What the New, Tightened SWIFT Sanctions on Russian Banks Actually Do", Time, 2 Mart 2022, https://time.com/6153951/swift-sanctions-russia/.
29. Sarah Jackson, "The White House published its full list of sanctions against Russia — take a look", Business Insider, 25 Şubat 2022, https://www.businessinsider.com/see-biden-white-house-full-list-sanctions-against-russia-ukraine-2022-2.
30. "U.S. Treasury Imposes Sanctions on Russian Federation President Vladimir Putin and Minister of Foreign Affairs Sergei Lavrov", U.S. Department of the Treasury, 25 Şubat 2022, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0610.
31. "Treasury Sanctions Kremlin Elites, Leaders, Oligarchs, and Family for Enabling Putin's War Against Ukraine", U.S. Department of the Treasury, 11 Mart 2022, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0650.
32. "U.S. Treasury Announces Unprecedented & Expansive Sanctions Against Russia, Imposing Swift and Severe Economic Costs", U.S. Department of the Treasury, 24 Şubat 2022, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0608.
33. "US Works to 'Seize and Freeze' Wealth of Russian Oligarchs", VOA News, 16 Mart 2022, https://www.voanews.com/a/us-works-to-seize-and-freeze-wealth-of-russian-oligarchs/6488935.html.
34. "Russia sanctions list: What the west imposed over the Ukraine invasion", Financial Times, https://www.ft.com/content/6f3ce193-ab7d-4449-ac1b-751d49b1aaf8.

35. "FACT SHEET: United States Bans Imports of Russian Oil, Liquefied Natural Gas, and Coal", The White House, 8 Mart 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/03/08/fact-sheet-united-states-bans-imports-of-russian-oil-liquefied-natural-gas-and-coal/#:~:text=Today%2C%20President%20Biden%20will%20sign,his%20needless%20war%20of%20choice.
36. Lauren Gambino, "US bans import of Russian vodka, seafood and diamonds", The Guardian, 11 Mart 2022, https://www.theguardian.com/world/2022/mar/11/us-bans-russian-vodka-seafood-diamonds-ukraine.
37. "Kremlin says the West is behaving like a bandit", Reuters, 5 Mart 2022, https://news.yahoo.com/kremlin-says-west-behaving-bandits-102119944.html.
38. "Russia capable of taking measures to mitigate damage from sanctions - Kremlin", TASS, 26 Şubat 2022, https://tass.com/politics/1411935.
39. Catherine Garcia, "Putin says pro-Western Russians are 'scum and traitors' who need to be removed from society", The Week, 17 Mart 2022, https://theweek.com/russo-ukrainian-war/1011401/putin-says-pro-western-russians-are-scum-and-traitors-who-need-to-be.
40. "Russia announces sanctions on Biden and several top US officials", Aljazeera, 15 Mart 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/3/15/russia-announces-sanctions-on-biden-other-us-officials.
41. Robert A. Pape, "Why Economic Sanctions Do Not Work", International Security Vol. 22, No. 2 (Fall, 1997), pp. 90-136.
42. "Economic sanctions not likely to shift Russian public opinion against Putin immediately", UK in a Changing Europe, 14 Mart 2022, https://ukandeu.ac.uk/economic-sanctions-not-likely-to-shift-russian-public-opinion-against-putin-immediately/.
43. Oleg Smirnov, "How popular is Putin's war in Russia?" Asia Times, 8 Mart 2022, https://asiatimes.com/2022/03/how-popular-is-putins-war-in-russia/.
44. "U.S. Security Cooperation With Ukraine", U.S. Department of State, 3 Mart 2022, https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-ukraine/.

45. Sascha Glaeser, “THE FUTILITY OF U.S. MILITARY AID AND NATO ASPIRATIONS FOR UKRAINE”, Defense Priorities, 16 Kasım 2021, https://www.defensepriorities.org/explainers/the-futility-of-us-military-aid-and-nato-aspirations-for-ukraine.
46. Isaac Chotiner, “Why John Mearsheimer Blames the U.S. for the Crisis in Ukraine”, The New Yorker, 1 Mart 2022, https://www.newyorker.com/news/q-and-a/why-john-mearsheimer-blames-the-us-for-the-crisis-in-ukraine.
47. “UKRAINE SUPPLEMENTAL APPROPRIATIONS ACT, 2022”, https://appropriations.house.gov/sites/democrats.appropriations.house.gov/files/Ukraine%20Supplemental%20Summary.pdf.
48. Joe Gould, “Biden’s Ukraine aid package is getting super-sized by Congress”, Defense News, 10 Mart 2022, https://www.defensenews.com/congress/2022/03/09/bidens-ukraine-aid-package-is-getting-super-sized-by-congress/.
49. Katie Lobosco, “Here’s what’s in the $13.6 billion Ukraine aid package”, CNN Politics, 15 Mart 2022, https://edition.cnn.com/2022/03/09/politics/ukraine-aid-spending-bill-congress/index.html.
50. “Four Ways USAID is Responding to the Crisis in Ukraine”, Medium, 1 Mart 2022, https://medium.com/usaid-2030/four-ways-usaid-is-responding-to-the-crisis-in-ukraine-e4a459b6b8fc.
51. “US rejects Poland’s offer to send MiG-29 fighter jets to Ukraine”, Aljazeera, 9 Mart 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/3/9/us-rejects-poland-offer-to-send-mig-29-fighter-jets-to-ukraine.